

محمد حمشي | Mohamed Hamchi\*

## الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية

### The European Union and Democratic Transition in the Arab World: The Limits of Normative Power

تبحث الدراسة في حدود الدور الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي (أو لا يؤديه) في مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، استنادًا إلى مفهوم "أن الاتحاد الأوروبي قوة معيارية" في السياسة الدولية. وتحتاج بأن تعطل عمليات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، و"لا دور" الاتحاد الأوروبي من شأنهما أن يقدم أداة ملائمة لاختبار حدود القوة المعيارية للاتحاد. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية؛ يقدم الأول مدخلًا إلى مفهوم القوة المعيارية، ويستعرض الثاني تطور أنماط انخراط الاتحاد الأوروبي في مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، بينما يسعى الثالث إلى تحليل أنماط الانخراط، ونقدها، ومن ثم اختبارها. وتنتهي الدراسة إلى كشف حقيقة حدود القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، والمحاكاة بأن السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي هو سلوك إستراتيجي أكثر مما هو معياري.

**كلمات مفتاحية:** الاتحاد الأوروبي، التحول الديمقراطي، الربيع العربي، القوة المعيارية.

This article considers the limitations of the role that the European Union plays (or does not play) in the process of democratic transition in the Arab World, building on the idea of the EU as a 'normative power' in international politics. It argues that the breakdown of democratic transition in the Arab Spring states, and the (non)-role of the EU, provides an appropriate tool for testing the limits of the EU's 'normative power'. The second section reviews the development of the EU's modes of involvement in democratic transition in the Arab World, while the third section analyses, critiques, and tests these modes. The article concludes by exposing the limits of the EU's normative power, arguing that its behaviour in foreign Policy is more strategic than it is normative.

**Keywords:** European Union, Democratic Transition, Arab Spring, Normative Power.

\* أستاذ العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة أم البواقي، الجزائر.

\* Professor of International Relations, Department of Political Sciences, Uom El Bouaghi University, Algeria.

الأوروبي؛ باعتباره حدًا غير واضح تمامًا. وهنا، يتطلب الأمر، من باحثي العلاقات الدولية، الانتباه إلى احتمال الزيف في الوعود التي تقطعها النظرية البنائية Constructivism لتفسير الكيفية التي تُشكّل بها الهويات والمعايير مصالِح الفواعل، ومن ثم سلوكياتهم. في المقابل، يبدو من الملائم الانتباه إلى الطبيعة الذرائعية للمعايير في السياسة الدولية، وهي أطروحة مناهضة تزعم أن المصالح سابقة على الهويات والمعايير؛ وطبقًا لذلك، يصبح تشديد خطاب السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على نقل المعايير (هما في ذلك معيار الديمقراطية) أداة في خدمة المصالح الإستراتيجية للاتحاد. وبذلك، فإن استجابة الاتحاد لأحداث الربيع العربي، و(لا) دوره في عمليات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، من شأنهما أن يقدمتا نموذجًا ملائمًا لفهم حجج هذه الأطروحة.

يمثل الربيع العربي، بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، تطورًا معقدًا في جوار مضطرب بمخرجات غير يقينية (بمعنى لا يمكن التنبؤ بها ستؤول إليه)؛ لذلك، يبقى سلوكه محكومًا بمنطق الواقعية السياسية المحضة Realpolitik. وبدلًا من الاكتفاء بقراءة الخطاب السياسي السائد الكامن في الوثائق والتصريحات السياسية/ الإعلامية الرسمية، لا بد من البحث على نحوٍ أوسع في مصالِح الاتحاد الأوروبي وأهدافه وأدواته، وعلى نحوٍ أعمق في أمهات الصراع والتنافس المستمر، داخل مؤسسات الاتحاد نفسه، حول كيفية تشكيل هويته ومصالحه وإعادة تشكيلها (كالصراع والتنافس بين ألمانيا وفرنسا حول التوجه شرقًا أو غربًا، والصراع والتنافس بين دول شمال الاتحاد ودول جنوبه حول أفضلية المسائل الأمنية كالهجرة على المسائل المعيارية كالديمقراطية وحقوق الإنسان).

تحتاج هذه الدراسة بأن تعطل عمليات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، و(لا) دور الاتحاد الأوروبي، من حيث هو قوة غير تقليدية تدعي تبني سياسة خارجية قائمة على مبدأ نقل المعايير خارج حدودها، من شأنهما أن يقدمتا أداة ملائمة لاختبار حدود القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، وحججًا قوية (نظرية وإمبريقية) لإثبات أفضلية الانشغالات الأمنية على الانشغالات المعيارية في الجوار المتوسطي للاتحاد الأوروبي، المضطرب والمفعم باللايقين الإستراتيجي. وفي هذه الحالة، تحتاج هذه الدراسة، بأنه ينبغي لباحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في افتراضات النظرية البنائية التي كانت، في جزء مهم منها، قد تطورت أصلًا في اتساق مدهش مع ولادة الاتحاد الأوروبي وموه قوة معيارية غير تقليدية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

في الدراسة ثلاثة محاور أساسية: يقدم المحور الأول منها مدخلًا إلى مفهوم القوة المعيارية في علاقته بسياسات الاتحاد الأوروبي، كما

## مقدمة

نُشرت، خلال العقود الثلاثة الأخيرة، العديد من الأدبيات التي تناقش التحول في طبيعة القوة في السياسة الدولية. وإلى جانب القوة الناعمة (في مقابل القوة الخشنة)؛ أسست تلك الأدبيات، خاصة في الجماعات المعرفية الأوروبية، لمفهوم "القوة المعيارية" الذي ارتبط بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في حقبة ما بعد الحرب الباردة<sup>(1)</sup>. وكان من أهم وعود المفهوم أنه يستند إلى مبدأ "تصدير الاتحاد الأوروبي قواعد/ معايير سلوكه وممارساته خارج حدوده"؛ ما يعني تحقيق أهداف السياسة الخارجية للاتحاد عبر الجذب والإقناع وليس عبر القسر والإكراه. وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يحظى بوصفه على نطاق واسع قوة معيارية فريدة من حيث وظيفتها وغايتها. وقد أقرت معاهدة لشبونة عام 2007<sup>(2)</sup> أنه فيما يتعلق بشؤون السياسة الدولية والعلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، على الاتحاد أن يسعى إلى نقل/ نشر القيم ومعايير السلوك نفسها التي يستند إليها خارج حدوده عمومًا، وعلى أطرافه خاصة. وأيًّا تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، والحريات وحقوق الإنسان في طبيعة تلك المعايير.

منذ نجاح حركات توسيع الاتحاد الأوروبي الأخيرة في أعوام 2004 و2007 و2013، هناك من يحاج بأن الاتحاد تمكّن من تحويل سلوك المؤسسات السياسية وممارساتها في الدول التي شملتها حركات التوسع، وهو مؤشر جيد على معيارية الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة غير تقليدية في السياسة الدولية. ومع ذلك، فقد برزت مراجعات لحدود قوة الاتحاد الأوروبي المعيارية وتطورت، فضلًا عن العديد من الانتقادات الحادة لسلوك السياسة الخارجية للاتحاد فيما يتعلق بنقل معايير تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أطرافه. وحديثًا جدًّا، شكلت استجابة الاتحاد الأوروبي لأحداث الربيع العربي، وأدأؤه حيال مسارات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، دافعًا قويًا لأخذ تلك المراجعات والانتقادات على محمل الجد.

في هذا السياق، يبدو ضروريًا إعادة النظر في الحد الفاصل بين "المعيارية" و"الإستراتيجي" في سلوك السياسة الخارجية للاتحاد

1 تستعمل هذه الدراسة عبارة "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي" على نحو عام، من دون الخوض في تفاصيل النقاش السائد حول ما إذا كانت هناك سياسة خارجية "موحدة" أم "مشتركة" بين دول الاتحاد الأوروبي، أم أن المسألة ما زالت تتعلق أكثر بسياسات خارجية قومية لكل دولة بصورة منفردة. يبقى أن البعد القومي/ الوطني ما زال مهمًا والاختلاف في وجهات النظر، وأحيانًا التنافس بينها، هو ما يحدد مخرجات السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي. يمكن في هذا الصدد استحضار التنافس بين وجهتي النظر الألمانية والفرنسية حيال الحالة المصرية عام 2013.

2 للاطلاع على نص المعاهدة، انظر:

"Treaty of Lisbon," *Official Journal of the European Union*, C 306, vol. 50 (December 17, 2007), accessed on 29/2018/11/, at: <https://bit.ly/2KGp3oF>

الخارجية للاتحاد عبر الجذب والإقناع<sup>(5)</sup> وليس عبر القسر والإكراه. وتشمل هذه المعايير كلاً من الديمقراطية، وسيادة القانون، والحريات، وحقوق الإنسان، وتعددية الأطراف، والسلام المستدام/ المتساند، وغيرها. يمكن التعامل مع ما سبق على أنه تعريف ابتدائي، غير أن هذا لا ينفي وجود اختلافات - يبدو مبدئياً أنها لا ترقى إلى مستوى الجدل - بشأن ما يُعنى بالقوة المعيارية للاتحاد الأوروبي. لذلك، تحاجّ هذه الدراسة بأن جزءاً أساسياً من المشكلة يكمن في إسقاط هذه المضامين على مفهومي الهويات والمصالح في العلاقات الدولية كما تحددها النظرية البنائية. لذلك، يجب أولاً فهم الكيفية التي يقارب بها البنائيون [أصحاب النظرية البنائية] إشكالية المعايير في السياسة الدولية، والتحديات التحليلية التي يواجهونها، ثم الانتقال إلى فحص ما يُعنى بالاتحاد الأوروبي بوصفه قوة معيارية في السياسة العالمية.

## 1. المقاربة البنائية لمسألة المعايير في السياسة الدولية

تشدد المقاربة البنائية للسياسة الدولية على أهمية المعايير بوصفها متغيراتٍ تساعد في فهم سلوك الفواعل الدولية وتفسيره. كما تشدد على أن وجود المعايير (والمؤسسات) الدولية يساعد على التغلب على صعوبات التعاون التي تفرضها البنية الفوضوية للنظام الدولي<sup>(6)</sup>. تأتي هذه الادعاءات في سياق اهتمام البنائيين بالبعد الاجتماعي في أنطولوجيا السياسة الدولية، وطريقتها في إعادة إبراز دور الهوية والخطاب في العلاقات الدولية.

في إمكان النقاش حول إشكالية المعايير في العلاقات الدولية أن يساعد في فهم الإضافة التي تقدمها المقاربة البنائية من جهة، والاختلاف بينها وبين المقاربتين الواقعية (الجديدة) والمؤسسية (الجديدة) من جهة أخرى. يجادل الواقعيون بأن المعايير تفتقر إلى القوة التفسيرية اللازمة، بينما يجادل المؤسسيون بأنها تؤدي دوراً مؤثراً في مسائل معينة في السياسة الدولية، غير أن المعايير حتى بالنسبة إلى المؤسسيين تبقى عوامل غير مستقلة تساعد في ضبط سلوك الدول وتقييد خياراتها فقط، كما أن هذه الدول تبقى فواعل عقلانية، وأنانية وذات مصالح ثابتة ومحددة تدفع بها نحو السعي لتعظيم المنفعة. وبالنسبة إلى العقلانيين، فإن الفواعل

يقدم مراجعة لافتراضات النظرية البنائية في العلاقات الدولية بشأن العلاقة بين الهويات/ المعايير والمصالح و(حدود) دورها في تشكيل سلوك الفواعل الدولية. أما المحور الثاني فيستعرض أمطاً انخراط الاتحاد الأوروبي في مسارات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، قبل الربيع العربي وبعده. بينما يسعى المحور الثالث إلى تحليل أمطاً الانخراط تلك ونقدها ومن ثم اختبارها، استناداً إلى التوتر الثابت والمستمر في سياسات القوى الكبرى بين المعيارية والإستراتيجي، بين الهويات والمعايير التي يرويها الخطاب والمصالح الإستراتيجية التي يعكسها السلوك. وتنتهي الدراسة إلى "فضح" حدود القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، والمحاجة بأن سلوك سياسته الخارجية سلوك إستراتيجي أكثر مما هو معياري. وعندما يتعارض المعيار مع الإستراتيجي، يتصرف الاتحاد الأوروبي على أساس المفاضلة بين تعزيز المصالح الأمنية والإستراتيجية داخل الحدود وخارجها، وتعزيز (نقل) المعايير السياسية والاجتماعية خارج الحدود، لينتهي به المطاف إلى تفضيل المصالح على المعايير. وفي حالة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، لا ينبغي أن نتوقع سلوكاً شاداً عن ذلك، فالأمن دائماً يأتي قبل الديمقراطية.

## أولاً: مفهوم القوة المعيارية

يتزايد مفهوم القوة المعيارية Normative Power مع العديد من المفاهيم البديلة، كالقوة المدنية Civillian، والقوة الأخلاقية Ethical، وحتى القوة "اللطيفة" Gentle<sup>(3)</sup>. ويأتي تطور المفهوم في سياق الأدبيات التي تشدد على دور الاتحاد الأوروبي بوصفه فاعلاً دولياً غير تقليدي، يتبنى سياسات خارجية معيارية قيمية التوجه Value-Driven<sup>(4)</sup>، يسعى إلى تصدير [وتعزيز] قواعد سلوك الاتحاد الأوروبي ومعاييره وممارساته وقيمه خارج حدوده؛ ما يعني تحقيق أهداف السياسة

3 يأتي هذا المفهوم في سياق النقاش حول التغير في طبيعة القوة في السياسة الدولية مع نهاية الحرب الباردة. يعتبر جوزيف ناي وهو من الرواد الذين خاضوا هذا النقاش محاجاً بـروز موارد جديدة للقوة إلى جانب الموارد المادية التقليدية، وتتمثل أساساً في القدرة على إقناع فاعل معين أو تحويل سلوكه لتحقيق أهداف معينة من دون استهلاك [مفرط ل] موارد القوة الخشنة التقليدية. وقد اصطلح على هذا المضمون الجديد للقوة بالقوة الناعمة. وهو ينطوي على عناصر فكرية Ideational واجتماعية Social أكثر منها مادية، كالقدرة على تحقيق الأهداف من خلال الإقناع والجذب وليس الإكراه، إقناع الآخرين بالتزام المعايير والمؤسسات التي تنتج سلوكاً ما مرغوباً فيه. وقدم ناي مصطلحات مختلفة جديدة للتعبير عن القوة غير المادية للاتحاد الأوروبي، كالقوة المدنية، والقوة الأخلاقية، والقوة ما بعد الحداثية، والقوة العظمى الهادئة، وعلى نحو أكثر بروزاً القوة المعيارية. انظر:

Elina Lazarou, Maria Gianniu & Gerasimos Tsouparas, "The Limits of Norm Promotion: The EU in Egypt and Israel/ Palestine," *Insight Turkey*, vol. 15, no. 2 (2013), pp. 171 - 194.

4 R. Youngs, "Normative Dynamics and Strategic Interests in the EU's External Identity," *Journal of Common Market Studies*, vol. 42, no. 2 (2004), pp. 415 - 435.

5 مصدر الجذب والإقناع هنا هو جاذبية نموذج الاتحاد الأوروبي في حد ذاته، فهو يشكل مثلاً على نجاح الاندماج الإقليمي الذي تمكن من تحويل علاقات الصراع والاحتراب في الماضي إلى علاقات تعاون وتكامل تتلاقى فيها المصالح المتعارضة من خلال المفاوضات والتعاقد. انظر: Lazarou, et al.

6 Fred Chernoff, *Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts* (New York: Palgrave Macmillan, 2007), pp. 69 - 70.

مثلها مثل المؤسسات، هي ذات بعد تكويني Constitutive أيضاً وليست فقط ذات بعد ضابط Regulative لسلوك الدول، فهي لا تجعلها تمتنع عن سلوك معين فقط (بفعل وظيفة الضبط)، لكنها تجعلها تتبع وصفات اجتماعية معينة لسلوك آخر يُنظر إليه على أنه السلوك الملائم، وهذا هو جوهر منطق الملاءمة عند البنائين.

غير أن المداخلات البنائية حول إشكالية المعايير ما زالت تعرف العديد من التحديات التحليلية في الأساس. يكمن التحدي الأول في أنه عادة ما يُساء فهم الطابع المعياري للمعايير في حد ذاتها؛ بمعنى أن المعايير، التي يجادل البنائون بأنها تشكل/ تعيد تشكيل هويات الدول ومصالحها، يجب ألا تكون بالضرورة مرغوباً فيها أخلاقياً، لذلك نجد جيفري تشيكل ينبّه إلى أن البنائين ينبغي لهم أن يولوا "الأشياء السيئة" الاهتمام نفسه في السياسة الدولية، المبنية اجتماعياً بدورها، وألا يقتصر الاهتمام على المعايير الأخلاقية، كمعايير الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، تلك المعايير التي ساعدت على إنهاء الحرب الباردة<sup>(10)</sup>، أو تلك التي أدت إلى تصفية الاستعمار على سبيل المثال.

أما التحدي الثاني فيكمن في أن تركيز (أغلب) البنائين المفرط على المعايير ك مفهوم جماعية - بينداتية يكون قد أدى إلى إهمال المعايير ك مفهوم فردية - ذاتية، على الأقل في مراحل مبكرة من تطورها<sup>(11)</sup>. تُعتبر أعمال فاينمور رائدة في إبراز الدور الذي يؤديه الأفراد، بوصفهم فواعل اجتماعيين، في المراحل الأولى المبكرة من دورة حياة المعايير الدولية، حيث أطلقت عليهم تسمية "متعهدي المعايير" Norm Entrepreneurs<sup>(12)</sup>. تنقسم دورة حياة المعايير الدولية إلى ثلاث مراحل أساسية: مرحلة الانبثاق، ومرحلة الانتشار، ومرحلة التثبيت (انظر الجدول).

10 Ibid., p. 339.

11 Ibid., p. 341.

12 تقدم القواميس الإنكليزية - العربية مجموعة واسعة من الترجمات لمفردة Entrepreneur. إلى جانب الترجمة السائدة، المقاول، هناك ترجمات أخرى من قبيل المتعهد Undertaker، والمبادر Initiator، والمؤصل Originator، والملتزم Conformist. عموماً، متعهدو المعايير هم أفراد بارزون يبادرون بالتكلم عن معايير معينة، ويأخذون على عواتقهم مهمة الدفاع عنها وإقناع الدول بجدوى الامتثال لها، ويلتزمون السعي إلى إقحامها وترسيخها في الخطاب السائد. هناك تسميات أخرى، فمولر مثلاً يسميهم "الأفراد الخيرين" المدفوعين بطبعهم إلى نشر الاعتقادات والأفكار الأخلاقية وتكريسها Benevolent Individuals. أما نايدلمان فيسميهم "متعهدي الأخلاق العابرين للحدود" Transnational Moral Entrepreneurs، بينما يسميهم ليسخ "مهندسي المعنى" Meaning Architects. انظر:

Tatjana Puschkarsky, "Norm Entrepreneurs in International Politics: A Case Study of Global Footprint Network and the Norm of Sustainability," Ruprecht-Karls-Universität Heidelberg, Fakultät für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Institut für Politische Wissenschaft, 2009, p. 31.

(الدول) هي التي تخلق البنى (المعايير والمؤسسات). في مقابل ذلك، يجادل البنائون بأن المعايير فهومات جماعية (مشاركة بين الفواعل) تمارس تأثيراً أعمق من ذلك، فهي لا تقوم بضبط سلوك الدول فقط، لكنها تعمل كذلك على تشكيل هوياتها ومصالحها. وبذلك فهي تُعتبر متغيراً تفسيرياً مستقلاً. بالنسبة إلى البنائين، فإن الفواعل (الدول) والبنى (المعايير والمؤسسات) تتفاعل فيما بينها، ويشكل بعضها بعضاً Mutually Constituted<sup>(7)</sup>.

تجادل مارتا فاينمور بأن المسعى الأساسي للبنائية يتمثل في إعادة النظر في المقاربات العقلانية المتمركزة حول الفاعل وإلقاء المزيد من الضوء على الشق الثاني من ثنائية الفاعل - البنية (أي البنية). كما تجادل بأن منطق الملاءمة Logic Of Appropriateness الذي يدافع عنه البنائون، في إمكانه أن ينبثنا بسلوك الفاعل بالقدر نفسه الذي ينبثنا به منطق العواقب Logic Of Consequences، الذي يدافع عنه العقلانيون. يفيد منطق العواقب/ النتائج بأن الفواعل الأنانية والعقلانية، الساعية إلى تعظيم المنفعة، تتفاوض وتتفاعل بحسب ما تمليه مصالحها وتفضيلاتها الثابتة. تأتي تسمية هذا المنطق من نزعة الدول إلى الانشغال بعواقب/ بنتائج التفاعل بعضها مع بعض. أما منطق الملاءمة فيفترض أن الفواعل تهتم بالقيام "بالفعل الملائم" بحسب ما تدفعها إليه المعايير الضابطة والمشكّلة للسلوك، والتي يمكن اعتبارها بمنزلة "قواعد اللعبة"<sup>(8)</sup> في حد ذاتها. في هذا السياق، تصبح مصالح الدول متغيرات تابعة، في الوقت الذي تصبح فيه المعايير التي تروج لها المؤسسات الدولية مثلاً، وتؤدي دوراً مشكّلاً لمصالح الدول وضابطاً لسلوكها، هي المتغير المستقل.

وقد بينت فاينمور، استناداً إلى ثلاث حالات (اليونسكو، والصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي)، أن هناك ارتباطات سببية Correlations بين ظهور معايير بنوية (مؤسسية) جديدة والتغير في مصالح الدول وسلوكياتها. وهذا يعني أن المعايير لا تعمل على تشكيل مصالح الدول ومن ثم سلوكياتها فقط، ولكنها تعمل كذلك على تغييرها لتلائم معها، وهو ما يمثل تحدياً جوهرياً للقدرة التفسيرية للمقاربات العقلانية. فضلاً عن ذلك، بينت فاينمور أن الفواعل غالباً ما تبرر ممارساتها على نحو يجعلها تبدو متلائمة مع القيم والقواعد المتضمنة في تلك المعايير<sup>(9)</sup>. إن المعايير،

7 Jeffrey Checkel, "The Constructivist Turn in International Relations Theory," *World Politics*, vol. 50, no. 2 (1998), pp. 327 - 328.

8 Thomas Risse, "Let's Argue! Communicative Action in World Politics," *International Organization*, vol. 54 (2000), pp. 3, 5.

9 Checkel, pp. 330 - 332.

## دورة حياة المعايير الدولية

المرحلة الأولى الانتشاق	المرحلة الثانية الانتشار	المرحلة الثالثة التثبيت	
متعهدو المعايير <sup>14</sup>	الدول، المنظمات الدولية، الشبكات	(دوائر) القانون، البيروقراطيات	الفاعِل
الإيثار، التعاطف، الخيرية، الالتزامات المثالية	الشرعية، السمعة، تقدير (الآخرين)	الامتثال	الدوافع
الإقناع	التنشئة، المأسسة (السياسية)	العادة، المأسسة (الاجتماعية)	الآليات

المصدر: بيانات الجدول تستند إلى:

Martha Finnemore & Kathryn Sikkink, "International Norm Dynamics and Political Change," *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998), p. 898.

\* يُقصد هنا بالتثبيت Internalization تحوّل المعايير إلى قواعد مفروغ منها ولا تصبح عند هذه المرحلة موضوعاً لنقاشٍ عامٍ موسعٍ بشأنها، حيث يصبح الامتثال لها عملية آلية. على سبيل المثال، لم يعد التزام الدول ضمان "حق النساء في التصويت" مثلاً للنقاش، إلا بالنسبة إلى عدد قليل من الناس. ينطبق الأمر نفسه على معايير أخرى كتجريم العبودية أو ضمان الحصانة للطواقم الطبية أثناء فترات الحروب وغيرها.

\*\* لا ينبغي أن يكون متعهدو المعايير أفراداً بالضرورة. المؤسسات و/ أو المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والجماعات المعرفية (الإبستمية) قد تؤدي هي الأخرى هذا الدور.

في نهاية المطاف، يبدو أن الدول لا تتبنى المعايير لذاتها، لكنّ قرار تبنيها يتم بناءً على مدى ذرائعية المعايير وتناغمها مع مصالح الدول، وهذا ما يفسر الطابع الانتقائي لمواقف الدول من المعايير الدولية، كما يفسر التغيير في تلك المواقف من سياق إلى آخر، ومن مرحلة إلى أخرى.

يؤكد سكوت فيتزسيمونس هذه العلاقة بين المعايير والمصالح من خلال إبراز النتائج المادية (وليس الاجتماعية) لتبني الدول معايير معينة. إذا قبلنا بالافتراض الأساسي لدى البنائين القائل بأن المعايير تؤثر في السلوك، فإنه ينبغي لنا أن نفهم أن تبني دولة ما معياراً معيناً يترتب عليه في الأساس نتائج مادية. المثال الأشد وضوحاً هو المعايير المرتبطة بالممارسات العسكرية، حيث يمكن التزام الدولة بمثل هذه المعايير أن يحد على نحو حاسم من قدراتها العسكرية. في السياق نفسه، تخلص جينيفر سترلينغ - فالكر إلى أن البنائين يواجهون تحدياً أساسياً بشأن تركيزهم المفرط على "منطق الملاءمة" على حساب "منطق العواقب".

## 2. هل الاتحاد الأوروبي قوة معيارية؟

أثبتت تجربة الاتحاد الأوروبي، خلال السنوات التي تلت نهاية الحرب الباردة، تهاافت فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي المتمركز حول

أما التحدي الثالث فيمكن في الحجة القائلة إن تأثير البنية الاجتماعية<sup>(13)</sup> في الفاعل ليس حتمياً دائماً؛ إذ يجب الانتباه إلى حالات لا تؤثر فيها المعايير في مصالح الدول وهوياتها<sup>(14)</sup>، وأحياناً في هويات دول بعينها ومصالحها. من غير الممكن الفصل تحليلياً بين الكيفية التي تتطور بها المعايير وتنتشر من جهة، والإدراكات النفعية Utilitarian للفاعِل المرتبطين بهذا المسار من جهة أخرى. في السياق نفسه، تحاجّ فاينمور بوضوح بأن المعايير لا يمكن فصلها عن القوة وعن المصالح. قد تكون البنائية مقنعة بشأن الدور الذي تؤديه المعايير في تشكيل القرارات المستقبلية لقادة الدول ما إن تقبل بها دولهم، غير أنها تبقى مقارنة بالعقلانية غير قادرة على التعامل مع أسئلة أساسية من قبيل: لماذا تتبنى دولة ما (أو مجموعة من الدول) معياراً معيناً بينما تعارض تبني معيارٍ آخر؟ أو لماذا تتبنى دولة ما (أو مجموعة من الدول) معياراً معيناً في فترة تاريخية معينة بينما تتخلى عنه في فترة تاريخية مختلفة<sup>(15)</sup>؟

13 تتشكل البنية الاجتماعية لنظام ما من الأفكار، والمعتقدات، والقيم، والإدراكات، والتصورات، والهويات والمعايير التي يتشاركها الفاعلون المشكلون للنظام.

14 Checkel, p. 339.

15 Scott Fitzsimmons, "A Rational-Constructivist Explanation for the Evolution and Decline of the Norm against Mercenarism," *Journal of Military and Strategic Studies*, vol. 11, no. 4 (2009), p. 4.

القوة على الصعيد الإقليمي/ العالمي والقيام بالسياسة الدولية على نحو مختلف Doing International Politics Differently. يلخص زكي العايدي هذا النقاش تلخيصاً في غاية البساطة؛ فهو يحاج بأن الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن يكون "قوة عظمى" بالمفهوم التقليدي الذي ينطبق على الولايات المتحدة أو الصين. لذلك، فهو يسعى إلى تعزيز "ما تبقى له" من قدرات غير تقليدية. وبناء عليه، يمكن المحااجة بأن مفهوم "الاتحاد الأوروبي قوة معيارية" إنما يعبر عن مجموعة من القدرات التي (ينبغي أن) يتمتع بها الاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية بوصفه فاعلاً غير تقليدي في السياسة الدولية، غير تقليدي مقارنة بالولايات المتحدة أو الصين، كالقدرة على إنتاج نظام خاص بالمعايير على المستوى العالمي، والقدرة على ضبط التفاعلات بين فواعله (الدول الأعضاء) والقدرة على جعل سلوكياتها قابلة للتوقع Predictability. فضلاً عن القدرة على تطوير روح المسؤولية الجماعية بينها. وفي نهاية المطاف، يحاج العايدي بأنه ما من خيارٍ آخر أمام أوروبا غير التصرف بوصفها قوة معيارية<sup>(17)</sup>.

في السياق نفسه، جادل فرانسوا ديشان مبكراً، مع بداية سبعينيات القرن الماضي، بأن قوة أوروبا لا يمكن إلا أن تكون مدنية، وذلك عبر تحويل العلاقات الدولية إلى علاقات تعاقدية قائمة على المعاهدات والاتفاقيات التي من شأنها التخفيف من حدّة اللجوء إلى استخدام القوة [الخشنة]. كما يجادل بأن أوروبا لا يمكن أن تكون قوة عسكرية لأن منظوراً كهذا يتناقض تماماً مع ما كان يؤمن به مؤسسو مشروع الجماعة الأوروبية، والتي رأى فيها [حتى قبل تشكيل الاتحاد الأوروبي] فكرة ملهمة تقوم على مبدأ "المعايير قبل القوة"<sup>(18)</sup>. يتفق هذا أيضاً مع أطروحات جوهان غالتونغ الذي شدد على أن أوروبا لا ينبغي لها أن تميل إلى استخدام الأدوات التقليدية للقوة (المكافآت أو العقوبات)، لكن عليها أن تسعى بدلاً من ذلك إلى التأثير في العالم من خلال أفكارها ومعاييرها، فتشكل بذلك طريقاً ثالثاً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي آنذاك<sup>(19)</sup>.

هناك ارتباط سياقي، على نحو وثيق، بين هذه المعايير - ما بعد الويستفالية كما يدعوها إيان مانرز - التي يتأسس عليها مفهوم القوة المعيارية ومسار الاندماج الإقليمي الأوروبي، عبر مراحلها المختلفة،

الدولة. فقد توجه زهاء 15 في المئة من إجمالي عدد الدول ذات السيادة في العالم إلى التنازل عن أجزاء مهمة من سيادتها لصالح مؤسسات ما فوق وطنية، وهو أمر يتعارض تماماً مع افتراضات الواقعية (البنوية)<sup>(16)</sup>. لقد تمكنت بالفعل بضع وعشرون دولة، رغم تاريخها الطويل المفعم بالغزوات والصراعات والحروب الفظيعة ورغم مواردها المحدودة، من أن تثبت أن الدول يمكن، في ظل نظام فوضوي البنية، ألا تتصرف بوصفها فواعل أنانية، ويمكن أن تتنازل طوعاً عن (جزء من) سيادتها لمؤسسات فوق دولية وأن تعتمد عليها في تحقيق أمنها، كما يمكن أن تتعاون وتندمج بعضها مع بعض أكثر مما تتنافس وتحترب بعضها ضد بعض.

كان لتجربة الاتحاد الأوروبي - ولا يزال - تأثيرٌ تحويلي متعدد المستويات: على المستوى الوطني (حكومات الدول الأعضاء)، وعلى المستوى الإقليمي (ما بين حكومات الدول الأعضاء)، وعلى المستوى الدولي (السياسة العالمية). ومن أبرز مظاهر هذا التأثير (السعي نحو) تحويل معايير السلوك/ التفاعل وقواعده في السياسة الدولية بعيداً عن الأنماط التقليدية المتمركزة حول الدولة بوصفها فاعلاً، وحول المصلحة الوطنية هدفاً، وحول القوة الخشنة/ العسكرية أداةً، وحول التنافس والاحتراب نمطاً للتفاعل. وهذا ما يجعل الاتحاد الأوروبي فاعلاً مختلفاً عن بقية فواعل السياسة الدولية، بل فريداً من نوعه. في هذا السياق، تطور الادعاء، الذي بات الآن سائداً بين الباحثين والسياسيين على حدٍ سواء، بأن الاتحاد الأوروبي يمثل قوة معيارية في السياسة الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

يرتبط، كذلك، مفهوم "الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة معيارية"، بالأسئلة التي يثيرها وضع أوروبا بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي من جهة، وبعد تحول الجماعة الأوروبية إلى اتحاد أوروبي من جهة أخرى؛ فهل يمكن أن تكون أوروبا "قوة عظمى" على غرار الولايات المتحدة الأميركية؟ لذلك، يمكن القول إن خطاب "القوة المعيارية" البديل يعبر عن مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة

16 مع نهاية الحرب الباردة، تنبأ عدد من الواقعيين (البنويين) بأن زوال استقطاب الحرب الباردة سيضع حداً لمسار الاندماج الأوروبي (جون ميرشهايمر، وكينيث وولتز، وستيفن وولت من بين آخرين). غير أن ما حدث لاحقاً أظهر هؤلاء البنويين كأنهم (كانوا) يتحدثون عن قارة مختلفة تماماً عن أوروبا؛ إذ بدلاً من أن يتوقف مسار الاندماج الأوروبي، لم يحدث فقط أن تحولت الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتحاد أوروبي (عام 1992)، لكن الذي حدث أن الاتحاد توسع ليضم عدداً أكبر من الدول الأعضاء في خمس حركات توسع مهمة منذ نهاية الحرب الباردة (1993، و1995، و2004، و2007، و2013)، مع وجود خمس دول مرشحة للانضمام إضافة إلى الدول الأعضاء الثماني والعشرين. هذه الإخفاقات المتتالية في التنبؤات التي تحمس لها أنصار المقاربات البنوية من شأنها أن تنزع الشرعية عن فرضية البنية الفوضوية للنظام الدولي بوصفها محدداً لسلوك الدول، سواء بوصفها مقيماً لأنماط التعاون والاندماج أو محفزاً لأنماط التنافس والاحتراب. انظر: محمد حمشي، "النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل"، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص 227 - 229.

17 Zaki Laïdi, *Norms over Force: The Enigma of European Power* (New York: Palgrave Macmillan, 2008), pp. 35 - 36.

18 François Duchêne, "The European Community and the Uncertainties of Interdependence," in: Max Kohnstamm and Wolfgang Hager (eds.), *A Nation Writ Large? Foreign Policy Problems before the European Community* (New York: John Wiley & Sons, 1973) cited in: Laïdi, pp. 36 - 37.

19 Johan Galtung, *The European Community: Superpower in the Making* (London: George Allen & Unwin, 1973), cited in: Laïdi, p. 37.

للقوة، بما في ذلك بناء القدرة على التأثير عبر ممارسة القوة الناعمة (غير الخشنة). بمعنى أن الترويج للمعايير ونقلها/ نشرها - خاصة في الجوار الجيوستراتيجي للاتحاد الأوروبي - من المفروض أن يسمح بتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأوروبية من دون الحاجة إلى ممارسة القوة الخشنة وما تقتضيه من تكاليف (قد تكون) شاقة من جهة وعواقب (قد تكون) سيئة من جهة أخرى. لذلك، وبالعودة إلى الجدل حول وضع الاتحاد الأوروبي بوصفه فاعلاً دولياً، يمكن المحاجّة بأن وضع القوة المعيارية يعتبر بمنزلة الوضع البديل من وضع القوة العظمى الذي عرفته/ تعرفه الولايات المتحدة على سبيل المثال. ويبدو فعلاً أن هذا الإدراك (أصبح) يُعدّ جزءاً لا يتجزأ من هوية الاتحاد الأوروبي، هويته بمعنى الكيفية التي يعرف بها نفسه.

## ثانياً: الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي

اتسم موقف الاتحاد الأوروبي من المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، قبل الربيع العربي، بازدواجية وتناقض مفرطين إذا ما تم إقحام البعد المعياري في السلوك الخارجي للاتحاد. فمن جهة، بقي خطاب الترويج للمعايير والسعي الحثيث إلى نقلها سارياً؛ لكن من جهة أخرى، بقي السلوك الخارجي الفعلي للاتحاد الأوروبي قائماً على منطق المحافظة على استقرار أنظمة الحكم القائمة جنوب المتوسط، بمسوغات ثلاثة على الأقل: ضمان تدفق موارد الطاقة، والحرب (العالمية) على الإرهاب، ومراقبة الحدود للحدّ من الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط نحو شماله. غير أن "الخوف من زحف الأصوليات الإسلامية"، في علاقته بمسألة الإرهاب، لطالما مثل هاجساً أساسياً في إدراك الجماعة الأوروبية لما ينبغي لأنظمة الحكم جنوب المتوسط أن تكون عليه، وهذا ما يفسر سياسة الصمت وغض الطرف عن الطبيعة التسلطية، فضلاً عن الممارسات التسلطية، لتلك الأنظمة مع الاستمرار في الحديث عن "مجرد" تشجيع للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة.

تقدّم الحالة المصرية نموذجاً جيداً لهذه الازدواجية؛ فالتعديلات الدستورية عام 2007، على سبيل المثال، والتي رسخت الطبيعة الاستبدادية للنظام الحاكم (عبر استبعاد السلطة القضائية من الإشراف على الانتخابات فضلاً عن سن تشريعات قمعية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب)، لم تمنع الاتحاد الأوروبي من تبني خطة عمل مشتركة بينه وبين مصر، رغم الانتقادات الحادة التي عرفت تلك التعديلات الدستورية. وبعدها بسنة واحدة (2008)، تزامن توقيع الاتحاد الأوروبي مذكرة تفاهم مع مصر مع نشر

والذي أفرز جملة من التفضيلات المعيارية القائمة على مبادئ السلام والحريات، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية، والتعددية، وحكم القانون، والتنمية المستدامة. تم النقاش والتداول بشأن هذه المعايير خلال القمة الأوروبية في كوبنهاغن عام 1993، ثم أصبحت جزءاً أساسياً من هوية الاتحاد الأوروبي بوصفه فاعلاً دولياً. في هذا السياق، يلخص رئيس الوزراء الإيطالي السابق رومانو برودي (1996-1998 و2006-2008) مفهوم القوة المعيارية بقوله: "إن الرغبة في نقل المعايير وتقاسم نموذجنا المجتمعي مع شعوب أوروبا الجنوبية وأوروبا الشرقية التي تتطلع إلى السلام، والعدالة والحرية لا يُعدّ مشروعاً إمبريالياً. في الحقيقة، يجب على أوروبا أن تذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يستوجب علينا أن نضرب هدفنا نحو تحقيق قوة مدنية عالمية تكون في خدمة التطور العالمي المستدام"<sup>(20)</sup>.

إضافة إلى ما سبق، لا يقتصر مفهوم الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة معيارية على وضع/ إنتاج المعايير، لكنه يتضمن أيضاً نقلها والترويج لها. تشمل مساعي نقل المعايير هذه عدة مستويات: داخلياً (بين الدول الأعضاء والدول المرشحة للانضمام)؛ وإقليمياً (نحو الجوار الجيوسياسي - أوروبا الشرقية، جنوب المتوسط وشرقه)؛ وعالمياً. غير أن فكرة نقل السياسات عموماً تبقى غير مقترنة حصراً بالتجربة الأوروبية، فهي تعود مثلاً إلى النقاش المبكر حول نقل السياسات عبر النظام الفدرالي الأمريكي، بين حكومة/ مؤسسات الاتحاد الفدرالي وحكومات الولايات وغيرها. لكن، "ممرور الوقت، انتقل هذا الاهتمام من النظام الفدرالي الأمريكي إلى تقارب السياسات بين الدول القومية ذات السيادة"<sup>(21)</sup>.

يثير النقاش حول مسألة العلاقة بين نقل المعايير والترويج لها وبناء قوة الفاعل الدولي، خاصة في حالة الاتحاد الأوروبي، سؤالاً مهماً جداً، هو: هل يمكن أن يكون الفاعل قوياً ومعيارياً في الوقت نفسه؟ وهو سؤال تقليدي يحيل على التضارب الذي ساد بين المقاربات المثالية/ الأخلاقية/ المعيارية والمقاربات الواقعية في حقل العلاقات الدولية. ويبدو مبدئياً أن حالة الاتحاد الأوروبي، والمسار الذي تطورت عبره تجربة الاندماج والتوسع الأوروبيين خلال النصف الثاني للقرن العشرين ومع بداية القرن الحادي والعشرين، توفر حججاً كافية للدعوات المرتبطة بالجمع بين مساعي "نقل المعايير" ومساعي "بناء/ تعزيز القوة" على المستوى الدولي (بالأحرى بين الدولي). لكن من الواضح أن الأمر لا يبدو أن يكون مسألة بناء نمط غير تقليدي

20 آمال حبيج، "الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط: نقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية، دراسة حالة المغرب"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2012، ص 32 - 33.

فيه أصلاً، بينما همّش تماماً قوى المعارضة الفعلية (وحتى قوى المجتمع المدني المرتبطة بها)، مع تجريبها من أي شرعية يمكن أن تجعل منها طرفاً في عملية الإصلاح.

في السياق نفسه، وبُعيد اندلاع ثورات الربيع العربي الأولى (تونس، وليبيا، ومصر)، شدد وزير الخارجية الإيطالي السابق، فرانكو فراتيني، بعد سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، على ضرورة دعم "حكومات تلك الدول، من المغرب إلى مصر [في عهد الرئيس حسني مبارك]، التي يقودها ملوكٌ ورؤساء دول شيدوا أنظمة علمانية حَمَت من الأصوليات". كما دافع عن الزعيم الليبي الراحل، معمر القذافي، بقوله: "إنني أستشهد بمثال القذافي الذي حقق في بلاده إصلاحاً أسماه المؤتمرات الشعبية الإقليمية [...] وبالنسبة إليّ تُعدّ هذه مؤشرات إيجابية"<sup>(24)</sup>. ويستمر الاتحاد الأوروبي، من جهة أخرى، في دعم أنظمة حكم ما بعد الربيع العربي رغم إعادة إنتاجها تسلطيات ما قبل عام 2011، وذلك عبر مقايضة واضحة فحواها صد حركة المهاجرين وطالبي اللجوء عبر المتوسط، مقابل الصمت إزاء الممارسات اللاديمقراطية لتلك الأنظمة، بما في ذلك من انتهاكات واضحة وموثقة، للحريات وحقوق الإنسان الأساسية.

لقد عرف الموقف الأوروبي، بُعيد الأحداث المبكرة للربيع العربي، تحولاً طفيفاً، غير جذري في الواقع؛ فقد سعى الاتحاد الأوروبي، على تباين السياسات الخارجية للدول الأعضاء، إلى احتواء التحولات<sup>(25)</sup> في المنطقة وضبط انعكاساتها على الاستقرار الإقليمي، خاصة مع إعادة صياغة سياسة جوار أوروبا جديدة خلال ربيع عام 2011، بعنوان "الشراكة الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط". وقد تجلت مساعي إعادة النظر هذه على نحو واضح في المواقف وردود الأفعال الفرنسية التي انتقلت من الارتباك والترقب إلى الدفاع عن خيار التدخل العسكري في ليبيا، ثم لاحقاً إلى الصمت حيال التغيير الخشن، والعنيف على نحو متصاعد، لنظام الحكم في مصر.

تكمن المشكلة في أن التناقض بين خطاب الاتحاد الأوروبي وسلوكه كان محسوساً تماماً على الواقع؛ حيث انعكست غلبة الرغبة في المحافظة على الوضع الراهن مع الإبقاء على خطاب الترويج للإصلاحات الديمقراطية سارياً في موقف الاتحاد الأوروبي حتى مع الأحداث المبكرة للربيع العربي في المنطقة (في تونس تحديداً).

24 صحيفة كورييري ديلا سيرا، 2011/1/17.

25 صرح وزير الخارجية الفرنسي آنذاك، ألان جوبيه، مشدداً على أن "ما يجري في جنوب المتوسط يغيّر كلياً المعطى الموجود، ومن واجب الأوروبيين التفكير فيه واستعادة المبادرة"، وأن "هذه ستكون واحدة من طموحاتهم التي تحظى بالأولوية"، انظر: حسام شاكر، "أوروبا والربيع العربي: انتهى الحفل"، الجزيرة نت، مقالات رأي، شوهده في 2018/12/4، في: <https://bit.ly/2QBHEyK>

البرلمان الأوروبي تقريراً يدين أداء الدولة المصرية في مجال حماية حقوق الإنسان. ولم يتوان الاتحاد الأوروبي عن منح مصر 558 مليون دولار على مدى ثلاث سنوات، رغم أن المسؤولين المصريين استمروا في شجب ما أسموه تدخل البرلمان الأوروبي في الشؤون الداخلية لمصر. واللافت للانتباه أن مذكرة التفاهم تلك استمرت في التركيز على المسائل الأمنية بدلاً من دعم الديمقراطية. وحتى قبل ذلك، لم يتأثر موقف الاتحاد الأوروبي، عبر استمراره في التفاوض بشأن خطة العمل مع مصر، رغم التقارير العديدة التي نددت بالانتخابات الرئاسية اللاديمقراطية التي جرت عام 2005، والتي أجريت في ظل تمديد العمل بقانون الطوارئ وشابته ممارسات التزوير والتمييز والترهيب<sup>(22)</sup>.

”

اتسم موقف الاتحاد الأوروبي من المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، قبل الربيع العربي، بازدواجية وتناقض مفرطين إذا ما تم إقحام البعد المعياري في السلوك الخارجي للاتحاد

“

وقد استمرت إشادة مسؤولي الاتحاد الأوروبي البارزين بدور نظام حسني مبارك على الصعيد الأمني (الحرب على الإرهاب، وكبح جماح الأصولية الإسلامية)، حتى قبل أيام قليلة من إذعانه وتخليه عن الحكم إثر ثورة 25 يناير 2011<sup>(23)</sup>. غير أن الحالة المصرية ليست الوحيدة؛ فقد استمر الاتحاد الأوروبي في الإحجام عن السعي إلى فهم (و/ أو تفهم) صعود القوى المعارضة ذات التوجهات الإسلامية جنوب المتوسط، بدءاً بالحالة الجزائرية إثر تقدم الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات عام 1992. لذلك، من الواضح أن ارتباك الاتحاد الأوروبي الذي تميزت به مواقفه المبكرة من ثورات الربيع العربي إنما يرجع إلى توجسه خيفة من احتمالات صعود نخب إسلامية، بغض النظر عما إذا كانت معتدلة أو متطرفة، واستيلائها على السلطة جنوب المتوسط. ومن اللافت للانتباه، في هذا السياق، أن خطاب الإصلاح السياسي بقي خطاباً محافظاً للغاية؛ إذ استمر في التركيز على النخب الحاكمة القائمة، حتى إن كانت تسلطية وغير قادرة على الإصلاح و/ أو غير راغبة

22 Lazarou et al.

23 Gavin Hewitt, "Europe wobbles over Egypt," BBC News, 3/2/2011, accessed on 10/11/2018, at: <https://bbc.in/2SmFwkx>



## ثالثاً: الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: المعيارى والإستراتيجى

لذلك، يتعرض أداء الاتحاد الأوروبي بشأن نشر الديمقراطية والتمكين لها عبر منطق القوة المعيارية لقدرٍ هائل من الاحتجاجات والانتقادات، إلى الحد الذي يدفع بعض المحللين إلى الحاجة بـ تصور مفهوم القوة المعيارية، أو حتى نفاقها وازدواجيتها، بدلاً من الاكتفاء بالحديث عن عدم جدواها<sup>(27)</sup>. ومن اليسير فهم حجج هؤلاء القائلة بأن غائية القوة الأوروبية لا تختلف عن غائية أي قوة كبرى تقليدية أخرى، إذ من الصعب تمييزها عن سياسات الهيمنة والتوسع الناعم (باستخدام أدوات قوة غير خشنة). لذلك، يجب التأكيد دائماً أن الأمر لا يتعلق بالوثائق السياسية (الرسمية) بقدر ما يتعلق بالسلوك والممارسة الفعلية.

لطالما أكدت النصوص/ الوثائق الرسمية للاتحاد الأوروبي أن تعزيز الديمقراطية/ سيادة القانون وصيانة حقوق الإنسان هما من المعايير الأساسية التي يتبناها الاتحاد سواءً داخل حدوده أو خارجها حال التفاعل والتعاقد مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد، إلا أن التجربة الحديثة، قُبيل الربيع العربي وبعده، تُبين أن الاتحاد الأوروبي لا يتردد في المحافظة على علاقاته السياسية والاقتصادية (المالية والتجارية) مع دول غير ديمقراطية وتستمر نخبها الحاكمة في انتهاك الحقوق الإنسانية الأساسية على نطاق متفاوت الاتساع<sup>(28)</sup>.

تبقى سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة محكومة بالخوف الأمني، ومساعي صيانة الاستقرار في جوارٍ يبدو متزايد الاضطراب، أكثر مما هي محكومة بالطموحات المعيارية ومساعي نشر الديمقراطية.

27 Lazarou et al.

28 في عام 2007، على سبيل المثال اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل متعددة الجوانب مع مصر بالتزامن مع إقرار النظام المصري تعديلات دستورية لاقى انتقادات شديدة بدعى أنها ترسخ الاستبداد عبر إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات وتبني قوانين قمعية في إطار مكافحة الإرهاب. انظر:

Nathalie Bernard-Maugiron, "The 2007 Constitutional Amendments in Egypt and Their Implications on the Balance of Power," *Arab Law Quarterly*, vol. 22, no. 4 (2008), pp. 397-417; Michelle Pace, "Paradoxes and Contradictions in EU Democracy Promotion in the Mediterranean," *Democratization*, vol. 16, no. 1 (2009), pp. 39 - 58.

وفي السياق نفسه، سجلت لازارو وآخرون كيف وُقِعَ الاتحاد الأوروبي، مع بداية السنة اللاحقة (2008)، مذكرة تفاهم مع مصر قبل بضعة أسابيع فقط من نشر البرلمان الأوروبي تقريراً يدين فيه حماية الدولة حقوق الإنسان في مصر في أوائل عام 2008. ثم، خضوعاً لضغوط الحكومة المصرية التي انتقدت تدخل البرلمان الأوروبي في شؤونها الداخلية، منح الاتحاد الأوروبي حزمة مالية قدرها 558 مليون دولار مدة ثلاث سنوات، ركزت على المسائل الأمنية بدلاً من دعم الديمقراطية، رغم أن التقارير الأوروبية كانت تتحدث عن انتخاباتٍ مصرية أبعد ما تكون عن الديمقراطية والشفافية؛ إذ جرت انتخابات عام 2005 مثلاً تحت قيود مشددة فرضها قانون الطوارئ، وكانت مليئة بالممارسات غير الديمقراطية، بدءاً من التزوير إلى التمييز، كمنع النساء المحجبات من التصويت، مروراً بالتخويف والاختيار التعسفي للمرشحين من جانب الحزب الحاكم. ومع أن وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، كوندوليزا رايس، كانت قد ألغت (احتجاجاً) زيارة مقررة إلى مصر عقب تلك الانتخابات التي أتاحت للرئيس حسني مبارك البقاء في منصبه ولاية خامسة، استمر الاتحاد الأوروبي في تقديم المساعدات المخصصة لمصر. انظر: Lazarou et al.

من اليسير ملاحظة الفجوة الواسعة والمتزايدة الاتساع بين أثر سياسات الترويج للمعايير ونقلها في الدول (التي كانت) مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي المشمولة بسياسة التوسع وبقية دول الجوار الأوروبي، خاصة الجوار الجنوبي الغربي. وبناء عليه، يمكن الحاجة بأن الاتحاد الأوروبي فوّت الفرصة السانحة التي وفرتها الربيع العربي جنوب المتوسط في ما يتعلق بتعزيز التحول الديمقراطي والدفع به نحو الأهداف التي يُفترض أن تتفق مع غائية القوة المعيارية. ففي الوقت الذي مثل فيه نشر الديمقراطية في الجوار الشرقي، عبر مراحل توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً، مظهرًا باهرًا من مظاهر عمل القوة المعيارية، يبدو أن الجوار جنوب المتوسط من غير المرجح أن يعرف المسار نفسه. وهو ما يقوض أطروحة التشابه بين آخر موجتين من موجات التحول الديمقراطي: ربيع أوروبا الشرقية خلال تسعينيات القرن الماضي، وربيع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال السنوات السبع الماضية.

تستند سياسة الجوار الأوروبي، التقليدية عام 2004 والجديدة عام 2011، إلى "مبدأ برودي"، نسبة إلى الإيطالي رومانو برودي، القائم بضرورة إحاطة الاتحاد الأوروبي بحلقة من الأصدقاء. ذلك أن عدم استقرار حدود الاتحاد الأوروبي، بفعل استمرار ضم/ ترشيح دول جديدة (للانضمام)، تجعل الاتحاد في حالة تماس مع النزاعات الواقعة في جواره القريب، فضلاً عن كونه هدفاً للتهديدات المتزايدة القادمة من جواره القريب والبعيد. وبناء عليه، فإن إحاطة الاتحاد الأوروبي بحلقة من الأصدقاء تعني تشكيل ما يشبه مناطق حاجزة Buffer Zones تُؤمّن حدوده من جهة، وتحوّل دون وصول التهديدات الأمنية العابرة للحدود نحوها (التهديدات القادمة أساساً من الوطن العربي والساحل وأفريقيا ما دون الصحراء). لذلك، فإن اللأمني في سياسة الجوار الأوروبي لا يمكن أن يُعتبر إلا أثراً جانبياً Collateral للأمني، فدعم الإصلاحات السياسية (الانتقال الديمقراطي) وتمكين حقوق الإنسان وتشجيع التعاون الإقليمي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي/ الثقافي ما هي إلا أدوات لتعزيز الاستقرار الداخلي على حدود الاتحاد الأوروبي، وهو ما يخفف من حدة انتقال التهديدات الأمنية من جهة، ويحقق حداً أدنى من التوفيق بين المعايير الليبرالية في العلاقات الخارجية للاتحاد (دعم الديمقراطية وحرية تنقل السلع والأموال والأفراد)، والحاجة الملحة إلى التخفيف من حدة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من جهة أخرى<sup>(26)</sup>.

26 حول المناطق الحاجزة في السياسات الأمنية الأوروبية، انظر: طارق رداق، "المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة؟"، شؤون عربية، العدد 163 (2015)، ص 194.

في حالة موقف الاتحاد الأوروبي من التحول الديمقراطي في الوطن العربي. لذلك، يمكن القول إن الباحث في حاجة، على الأقل، إلى القيام بالتوليف Synthesis بين المقاربتين البنائية والعقلانية (الواقعية).

في هذا السياق، تقدم استجابة الاتحاد الأوروبي لأحداث الربيع العربي، و(لا) دوره في عمليات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، نموذجاً ملائماً لفهم هذه الحاجة؛ إذ يمثل الربيع العربي بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي تطوراً معقداً في جوارٍ مضطربٍ بمخرجات غير يقينية. لذلك، من المرجح أن يبقى سلوكه محكوماً بمنطق الواقعية السياسية المفرطة. وبناءً عليه، يمكن فهم كيف أن ضعف دور الاتحاد الأوروبي، أو غيابه، في تعزيز التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي لا يرجع إلى مشكلة في المضامين المعيارية لخطاب السياسة الخارجية للاتحاد، لكنه يرجع إلى تعقد مصالحه الأمنية بدرجة أولى، والاقتصادية بدرجة ثانية في جواره المتوسطي. والحكمة الراسخة التي لا ينفك تاريخ السياسة الدولية يعلمنا إياها تقول بأن معايير الفاعل إذا ما تعارضت مع مصالحه، تصبح قوتها السببية أضعف من أن تكون قادرة على (إعادة) تشكيل سلوكه.

إن من شأن تعطل عمليات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي، و(لا) دور الاتحاد الأوروبي بوصفه قوة غير تقليدية تدعي تبني سياسة خارجية قائمة على مبدأ نقل المعايير خارج حدودها، أن يقدم أداة ملائمة لاختبار حدود القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي، كما من شأنه أن يقدم حججاً قوية (نظرية وإمبريقية) لإثبات أفضلية الانشغالات الأمنية على الانشغالات المعيارية في الجوار المتوسطي للاتحاد الأوروبي، المضطرب والمفعم باللايقين الإستراتيجي. وفي هذه الحالة، ينبغي لباحثي العلاقات الدولية إعادة النظر في افتراضات النظرية البنائية، التي كانت في جزء مهم منها قد تطورت أصلاً في اتساقٍ مدهشٍ مع ولادة الاتحاد الأوروبي ونموه بصفته قوةً معيارية غير تقليدية في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

أخيراً، هناك معيار آخر في غاية الأهمية غير أنه لا يحظى بالاهتمام الكافي في خطاب نقل معايير الاتحاد الأوروبي نحو الجوار المتوسطي. يتمثل هذا المعيار في تعزيز الاندماج (الاقتصادي) الإقليمي ودوره في الدفع بالتحول الديمقراطي قُدماً. استناداً إلى الخطاب القائل بأن الاتحاد الأوروبي، بوصفه فاعلاً في الشؤون الدولية، ينبغي له أن يسعى إلى تعزيز القيم نفسها التي يسترشد بها<sup>(29)</sup>، فإن المعيار الرئيس والحيوي الذي ينبغي الترويج له والسعي إلى نقله خاصة جنوب - غرب المتوسط هو الاندماج الإقليمي وأسسته. ذلك لأن وجود مؤسسات إقليمية (فوق قومية) قوية، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، يُعدّ من أبرز العوامل التي ساهمت في ديمقراطية أوروبا

لذلك، تبقى الإجراءات المقدّمة والضغوط الممارسة من أجل التحول الديمقراطي محدودة للغاية، وذلك خوفاً من أن انخراط الأنظمة الراسخة، على لاديمقراطيتها، في مسار التحول يمكن أن يقوّض استقرار المنطقة برمتها. وفقاً لهذا المنطق، يمكن المحااجة، على نحو ما سبق، بأن المقاربة الأوروبية تتسم بالتردد، وفي الغالب بالإحجام عن التعامل مع قوى المعارضة الفعلية، الموجودة أو الناشئة، فهي تفضل الاستمرار في دعم النخب التي تمسك بزمام السلطة بغض النظر عن مدى معيارية سياساتها لأنها الأشد قدرة على ضمان استقرار الوضع القائم، وذلك بفضل دورها التاريخي في حماية المصالح الإستراتيجية للجماعة الأوروبية، سواءً في ضمان إمدادات الطاقة، أو مكافحة الإرهاب العابر للحدود أو كبح تدفقات الهجرة غير الشرعية.

”

الاتحاد الأوروبي فوّت الفرصة السانحة التي وفرها الربيع العربي جنوب المتوسط في ما يتعلق بتعزيز التحول الديمقراطي والدفع به نحو الأهداف التي يفترض أن تتفق مع غائية القوة المعيارية

”

بناءً على ما سبق، يمكن المحااجة بأن السلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي سلوكٌ إستراتيجي أكثر مما هو معياري. وعندما يتعارض المعيار مع الإستراتيجي، يتصرف الاتحاد الأوروبي على أساس المفاضلة بين تعزيز المصالح الأمنية والإستراتيجية داخل الحدود وخارجها وتعزيز (نقل) المعايير السياسية والاجتماعية خارج الحدود، لينتهي به المطاف إلى تفضيل المصالح على المعايير. وفي حالة التحول الديمقراطي في الوطن العربي، يجب ألا نتوقع سلوكاً شاداً عن ذلك، فالأمن دائماً يأتي قبل الديمقراطية.

وبتوظيف الدروس التي يمكن استخلاصها من النقاش النظري بين العقلانيين والبنائين حول منطقي الملاءمة والعواقب (انظر المحور الأول)، يفترض منطق العواقب، لدى العقلانيين، أن الفواعل أنانية وعقلانية، تسعى إلى تعظيم مكاسبها، وتتفاوض وتتفاعل بحسب ما تمليه مصالحها وتفضيلاتها الثابتة؛ أما منطق الملاءمة فيفترض أن الفواعل تهتم بالقيام "بالفعل الملائم" بحسب ما تدفعها إليه المعايير الضابطة والمشكّلة للسلوك، يمكن المحااجة بأن سلوك الاتحاد الأوروبي، كأى قوة كبرى في السياسة الدولية، يمكن أن يحكمه أيٌّ من المنطقتين، لكن الادعاء أن هذا السلوك معياري محض يحكمه حصراً منطق الملاءمة سرعان ما يتداعى أمام التجربة التاريخية، كما

## خاتمة: الأمن قبل الديمقراطية

تخلص هذه الدراسة، بناء على ما سبق، إلى أن التسليم بوجود تعارض قلق بين المعيارى والإستراتيجى فى منطق قوة الاتحاد الأوروبى من شأنه أن يسمح بفهم سياسات الدعم، أو غض الطرف على أدنى تقدير، التى حظيت بها أنظمة عربية تسلطية قبل الربيع العربى؛ وفهم سياسات الصمت والترقب، وأحياناً ممانعة التغيير التى اتبعتها الاتحاد خلال الأسابيع الأولى من اندلاع الربيع العربى؛ وأخيراً، فهم سياسات اللادور فى منع تعثر مسارات التحول الديمقراطى، خاصة فى دول الربيع العربى التى قطعت شعوبها سنوات على دروب الآلام والآمال نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته، وهى نفسها المعايير التى يدعى خطاب السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى أن الاتحاد موجود أصلاً، قوة معيارية غير تقليدية، لنقلها ونشرها، داخل حدوده وخارجها.

ويبدو أن هذا التعارض متأصل فى جوهر القوة فى حد ذاتها، وفى منطق عملها. فعندما يتعارض المعيارى مع الإستراتيجى، لا يتردد الاتحاد الأوروبى، كأى قوة أخرى فى التصرف بمنطق المفاضلة بين مصالحه الأمنية والإستراتيجية، داخل حدوده وخارجها من جهة، ونقل المعايير خارج حدوده من جهة أخرى. وهى مفاضلة محسومة، على نحو ما تبين فى هذه الدراسة، عبر تفضيل المصالح على المعايير. لذلك، فإن سياسات الاتحاد الأوروبى حيال المنطقة العربية تبقى محكومة بالمخاوف الأمنية والإستراتيجية أكثر مما هى محكومة بالوعود المعيارية، بما فى ذلك نشر الديمقراطية وسيادة القانون وتمكين حقوق الإنسان وحرياته. إن الأمن يأتى دائماً قبل الديمقراطية.

## المراجع

### العربية

حجيج، أمال. "الاتحاد الأوروبى كقوة معيارية فى المتوسط: نقل المعايير فى مجال العدالة والشؤون الداخلية، دراسة حالة المغرب". مذكرة ماجستير فى العلوم السياسية. جامعة باتنة 1. الجزائر، 2012.

حمشى، محمد. "النقاش الخامس فى حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل". أطروحة دكتوراه فى العلاقات الدولية. جامعة باتنة 1. الجزائر، 2017.

رداف، طارق. "المغرب العربى فى التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجزة؟". شؤون عربية. العدد 163 (2015).

الشرقية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكيك المعسكر الشيوعى. فى هذا السياق، يجب إيلاء العلاقة المطردة بين التحول نحو الديمقراطية وانتشارها عبر مجموعة من الدول من جهة، والاندماج الاقتصادى لهذه الدول إقليمياً من جهة أخرى، المزيد من الاهتمام. لذلك، فإن دعم الاتحاد الأوروبى لمسار الاندماج الإقليمى المغربى على سبيل المثال، فى إطار اتحاد المغرب العربى المعطلة مؤسسته وآليات عمله، يقع فى صميم مزاعمه حول كونه قوة معيارية فى المنطقة وفى العالم.

يتفق هذا مع ما أكدته لازارو وآخرون من أن "تعزيز الديمقراطية وتشجيع العمليات الإقليمية [يُعدُّ] من أهم المجالات الأساسية التى غالباً ما يركز عليها البحث فى القوة المعيارية للاتحاد الأوروبى. فكلاهما مرتبط بالأهداف الأساسية للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، كما نصت عليه معاهدة ماستريخت عام 1993؛ أى تعزيز التعاون الدولى، وتطوير الديمقراطية وسيادة القانون وتوطيدهما، واحترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية". فى السياق نفسه، تقول لازارو وآخرون: "فيما يتعلق بالتعاون الإقليمى، تتجلى القوة المعيارية للاتحاد الأوروبى من خلال قدرته على التأثير فى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تشكل أساساً للمبادرات والعمليات الإقليمية الأخرى عن طريق الإقناع والجذب، وليس الإكراه. وإلى حد بعيد، مصدر هذا الإقناع هو جاذبية نموذج الاتحاد الأوروبى ذاته: فهو يُعدُّ مثلاً على نجاح التكامل الإقليمى الذى حوّل العلاقات بين الأطراف المتحاربة فى الماضى إلى هياكل تعاونية حيث تتلاقى المصالح المتعارضة من خلال المفاوضات. فالاتحاد الأوروبى كان رائداً فى صنع كيان ما فوق وطنى يجمع بين دوله الأعضاء، من أجل التعاون، وتنسيق السياسات، والمحاذاة المعيارية، وبناء المؤسسات الجماعية، وبناء عليه، يَعدُّ حجر الأساس فى الجهود الرامية لتعزيز التعاون بين الدول، ووضع حد للصراعات فى أطرافه. على هذا الأساس، [ينبغي أن تستمر إستراتيجية الاتحاد الأوروبى، فى إطار سياسة الجوار، فى التشديد] على تعزيز التكامل الإقليمى على أساس نموذج الاتحاد الأوروبى من خلال 'تصدير' أو 'نشر' معايير [التعاون والتكامل الإقليمى]"<sup>(30)</sup>.

30 Ibid.

على مستوى النصوص الرسمية، يبقى تشجيع مبادرات التكامل الإقليمى أحد الأهداف الصريحة للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى؛ فقد شددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية لعام 2003، وتقرير عام 2008 الخاص بتنفيذ تلك الإستراتيجية، على ضرورة تعزيز المنظمات الإقليمية باعتبارها ركيزة من ركائز العالم الأكثر تنظيمًا، الذى يتميز بسياسات متماسكة ومتسقة، ووسيلة لتعزيز آليات الحوكمة وأهدافها العالمية. انظر:

European Union, *A secure Europe in a Better World: European Security Strategy*, Brussels, p. II, 12/12/2003, accessed on 1/7/2018, at: <https://bit.ly/1mW1vdA>

Laidi, Zaki. *Norms over Force: The Enigma of European Power*. New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Lazarou, Elina, Gianniou Maria & Tsouparas Gerasimos. "The Limits of Norm Promotion: The EU in Egypt and Israel/ Palestine." *Insight Turkey*. vol. 15. no. 2 (2013).

Pace, Michelle. "Paradoxes and Contradictions in EU Democracy Promotion in the Mediterranean." *Democratization*. vol. 16. no. 1 (2009).

Puschkarsky, Tatjana. "Norm Entrepreneurs in International Politics: A Case Study of Global Footprint Network and the Norm of Sustainability." Heidelberg. Ruprecht-Karls-Universität. Fakultät für Wirtschafts- und Sozialwissenschaften, Institut für Politische Wissenschaft. 2009.

Risse, Thomas. "'Let's Argue!' Communicative Action in World Politics." *International Organization*. vol. 54 (2000).

Youngs, R. "Normative Dynamics and Strategic Interests in the EU's External Identity." *Journal of Common Market Studies*. vol. 42. no. 2 (2004).

## الأجنبية

Bernard-Maugiron, Nathalie. "The 2007 Constitutional Amendments in Egypt and their Implications on the Balance of Power." *Arab Law Quarterly*. vol. 22. no. 4 (2008).

Checkel, Jeffrey. "The Constructivist Turn in International Relations Theory." *World Politics*. vol. 50. no. 2 (1998).

Chernoff, Fred. *Theory and Metatheory in International Relations: Concepts and Contending Accounts*. New York: Palgrave Macmillan, 2007.

European Union. "A secure Europe in a Better World: European Security Strategy." Brussels. 12/12/2003. at: <https://bit.ly/1mWlvdA>

Finnemore, Martha. & Sikkink, Kathryn. "International Norm Dynamics and Political Change." *International Organization*. vol. 52. no. 4 (1998).

Fitzsimmons, Scott. "A Rational-Constructivist Explanation for the Evolution and Decline of the Norm against Mercenarism." *Journal of Military and Strategic Studies*. vol. 11. no. 4 (2009).